

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٠٩

الاثنين، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غوميس روبليدو فردوسكو . . . . . (المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد شفنتشنيكو
	إستونيا . . . . . السيد لومس
	أيرلندا . . . . . السيدة بيرنز
	تونس . . . . . السيد العواني
	سانت فنسنت وجزر غرينادين . . . . . السيدة أندروز
	الصين . . . . . السيد وو ويانجيان
	فرنسا . . . . . السيد لو فلوك
	فييت نام . . . . . السيد فان
	كينيا . . . . . السيدة نياكوي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة ديكس
	النرويج . . . . . السيد رتشاردسن
	النيجر . . . . . السيد جيبو بارتي
	الهند . . . . . السيد سورابلي
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد غيريليك

## جدول الأعمال

## الأسلحة الصغيرة

أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة (S/2021/892)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ موجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/699) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-35061 (A)



حظر على الأسلحة فيما يتعلق بمنع تدفق الأسلحة في حالات النزاع التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لذلك نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتعزيز دور المجلس في ذلك الميدان.

وفي مجالات اختصاص مجلس الأمن ينبغي له أن يشجع على تطبيق الأحكام ذات الصلة الواردة في الصكوك التي وضعتها الجمعية العامة، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، الذي يقتضي أن تكفل الدول وسم الأسلحة على النحو المناسب وحفظ السجلات ذات الصلة.

وتلتزم البرازيل التزاما ثابتا بالتنفيذ الشامل لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب وتعزيزهما. ورحبنا بنجاح اجتماع الدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي أسفر عن وثيقة ختامية فعالة وموضوعية (A/CONF.192/BMS/2021/1) تؤكد من جديد، في جملة أمور، أهمية الجهود المبذولة لمنع التدفقات غير المشروعة للذخيرة ومكافحتها وإنهائها. لقد ظلت البرازيل في طليعة الجهود المبذولة في ذلك المجال، بما في ذلك وضع التشريعات الرائدة وممارسات صناعة وسم الذخيرة وتعقبها.

وفي حالات كثيرة تؤدي التدفقات غير المشروعة للذخائر إلى تأجيج النزاع وزيادة الجريمة بقدر أكبر من الاتجار غير المشروع بالأسلحة نفسه. ولم يعد مقبولا أن تواصل الأمم المتحدة التصدي لهذه المسألة بصورة غير كافية. لذلك تغتم البرازيل هذه الفرصة للتحريض بالنتيجة الناجحة التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تراكم فائض مخزونات الذخيرة التقليدية في أيلول/سبتمبر، حيث اعتمد فريق الخبراء الحكوميين بتوافق الآراء تقريرا يتضمن توصيات شاملة لتعزيز أمن وأمان الذخيرة التقليدية، أيدته مؤخرا اللجنة الأولى للجمعية العامة بأغلبية ساحقة. وينبغي أن تكون توصيات فريق الخبراء الحكوميين نقطة انطلاق المفاوضات بشأن

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة. أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من القيام بأعماله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد كوستا فيللو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتهنئة المكسيك على إبقاء أهمية مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مداوات مجلس الأمن. إن الاجتماع المعقود بصيغة آريا في أيلول/سبتمبر والمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي جرت اليوم دليل على التزام المكسيك بتعميم المناقشات حول تلك المسألة.

إن للدول كل الحق في حيازة واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لضمان أمنها العام والدفاع عن نفسها وصون سيادتها الوطنية. غير أن هذا الحق يقترن بواجب لا ينفصل فيما يتعلق بالرقابة على تدفقات تلك الأسلحة ومخزوناتهما. لقد ترتبت عن تدفقات هذه الأسلحة وذخائرها بطريقة غير منظمة آثار مزعجة للاستقرار على المجتمعات في جميع أنحاء العالم ويمكنها أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إن تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها إلى الأسواق غير المشروعة والجهات الفاعلة غير الحكومية غير المأذون لها يغذي الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويؤجج الإرهاب والنزاعات، وتترتب عنه آثار مدمرة لحياة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخليا وغيرهم من الفئات التي تعيش أوضاعا هشة. ومن شأنه أيضا أن يهدد سلامة وأمن حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني، مما يعوق تنفيذ ولايات حفظ السلام وتقديم المساعدة.

ونشيد بالجهود التي يبذلها المجلس للتصدي للتهديدات التي تسببها التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، لا سيما في حالات النزاع المسلح، فضلا عن مساعيه لمنع حصول الإرهابيين على الأسلحة. وبالمثل نسلم بأهمية فرض

ثانياً، وقد بلدي يعتبر قيام بعض الحكومات المعروفة بتمويل شراء تلك الأسلحة، وتيسير تهريبها إلى دول أخرى لزعة أمنها واستقرارها، انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والعلاقات الودية بين الدول، وخرقاً فاضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وهي أفعال تتطلب الإدانة الواضحة واتخاذ الإجراءات الرادعة.

ثالثاً، وقد بلدي يشدد على أن تسهيل حيازة الكيانات الإرهابية للأسلحة الصغيرة والخفيفة وغيرها من أنواع الأسلحة الأخرى يشكل تهديداً لأمن واستقرار دولنا، ويعرض المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال لمخاطر كبيرة؛ مما يستوجب قيام الدول الأعضاء في منظمتنا ببذل جهود مشتركة لإقرار الأطر الناظمة والتدابير الكفيلة بمنع نقل تلك الأسلحة أو الاتجار غير المشروع بها.

رابعاً، وقد بلدي يؤكد على ضرورة تعزيز الجهود الوطنية، وتكثيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

خامساً، وأخيراً وقد بلدي يدعو الدول المنتجة لتلك الأنواع من الأسلحة إلى ضمان تطبيق القيود القانونية لمنع الاتجار غير المشروع بها، والتأكد من الوجهة النهائية لها. ويعرب عن قلقه البالغ إزاء عدم وفاء بعض الدول بالتزاماتها إزاء اتفاق المقصد أو المستخدم الأخير، والسماح أو التغاضي عن وصول كميات كبيرة من مخزوناتنا من الأسلحة للتنظيمات الإرهابية في عدد من البلدان ومنها بلدي.

تدعو الجمهورية العربية السورية إلى الالتزام التام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ووقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤكد مجدداً على حق الدول الأعضاء في اقتناء تلك الأسلحة وتصنيعها ونقلها والاحتفاظ بها، بهدف الدفاع عن نفسها وتلبية احتياجاتها الأمنية في حماية مواطنيها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

**السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة، التي تتيح

إيجاد إطار عالمي جديد لمعالجة سلامة وأمن الذخيرة عند اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجنة الأولى المعني بإدارة الذخيرة لهذا الغرض في عام ٢٠٢٢.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أكثر الأسلحة اسخداماً في غالبية النزاعات المسلحة التي نشبت مؤخراً. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على التهديد الذي يشكله التكديس المفرط والتدفقات غير الخاضعة للرقابة لهذه الأسلحة وذخائرها، لا سيما في حالات النزاع وما بعد النزاع. والبرازيل، بوصفها عضواً قادمًا في مجلس الأمن، مستعدة للإسهام في عمل المجلس لمعالجة هذه المسألة، كما كنا نعمل بنشاط في محافل دولية أخرى.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية):** يؤمن وفد بلدي بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في مجالات نزع السلاح كعامل أساسي لتحقيق أهداف ميثاق منظمتنا، وفي مقدمتها تجنب الأجيال القادمة ويلات الحروب. ووفد بلدي، في الوقت الذي يشاطركم فيه التأكيد على أهمية التصدي للإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة؛

فإنه يُشدد على أن الجمعية العامة ولجنتها الأولى هي الإطار الأمثل للتعامل مع المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، كونها تتيح لكافة الدول الأعضاء عرض مقترحاتها ومناقشة مشاغلها ذات الصلة؛ وإطاراً مناسباً للانخراط في جهد جماعي يحقق الغايات المشتركة للدول الأعضاء. إن وفد بلدي يود اغتنام فرصة عقدكم لجلسة النقاش المفتوح هذه للإشارة إلى بعض الملاحظات التالية.

أولاً، على مدى السنوات العشر الماضية، قامت حكومات دول أعضاء بإمداد التنظيمات الإرهابية في بلدي سورية، وفي مقدمتها تنظيمي داعش وجمبهة النصرة - هيئة تحرير الشام، والأفراد والكيانات المرتبطة بها، بمختلف أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وقد كان لهذا النهج العدواني آثار جسيمة في إطالة أمد الأزمة؛ وإزهاق أرواح الآلاف من السوريين.

وتقدر أيضا قيام مجلس الأمن بدور هام في وضع مبادرات لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتعين على المجلس أن يواصل تقديم الحلول في إطار نهج عالمي مشترك في ذلك المجال. وترحب سلوفاكيا بدور المجلس في تكليف بعض بعثات حفظ السلام بمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم الدول المضيفة في التصدي للتهديد الذي يشكله نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استخدامها على نحو غير مشروع.

وترحب سلوفاكيا أيضا بالدور الأقوى الذي تضطلع به الهيئات الفرعية الرسمية وغير الرسمية التابعة للمجلس في صياغة استجابات ملائمة للتحديات الناشئة التي تفرضها التدفقات غير المقيدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور. **السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):** تتوجه السلفادور بالشكر إلى المكسيك بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على تضمين برنامج عمله هذه المناقشة المفتوحة بشأن أثر تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على السلم والأمن الدوليين.

يولي بلدنا أهمية كبيرة لتلك المسألة، نظرا لأن السلفادور تدرك أن الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تحويل وجهتها، يشكلان تهديدا للعديد من البلدان في سياقات مختلفة مثل الأمن المدني، والعنف في المراكز الحضرية، وأمن النقل، وحفظ السلام، على سبيل المثال لا الحصر. وهذا يعوق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة ونزع السلاح والسلام والأمن.

كما تدرك السلطات السلفادورية أن المنظمات الإجرامية تستخدم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لزيادة تسليحها وتطوير أنشطتها الإجرامية.

ولهذا السبب تُتخذ إجراءات مشتركة مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية بغية تقوية المراقبة الوطنية ومنع الدخول غير

الفرصة لتبادل أفكار وخبرات مختلف الجهات الفاعلة بشأن كيفية معالجة دور تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وإساءة استعمالها على نحو مزعزع للاستقرار، في تأجيج النزاعات المسلحة وتفاقمها. وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي سيُدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتحويل وجهتها واستخدامها غير المأذون به عائقا خطيرا يحول دون تحقيق السلام والنمو والتنمية والأمن في العالم. فالأسلحة الصغيرة غير المشروعة تُوَجج العنف المسلح والجريمة المنظمة والإرهاب العالمي والنزاعات. وهي تزعزع استقرار دول ومناطق بأكملها وكذلك مجتمعاتها، وتزيد من تأثير الهجمات الإرهابية. وفي هذا الصدد، ترحب سلوفاكيا بالنتائج الناجحة لاجتماع الدول السابع الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والمؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. ويتعين علينا مواصلة تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة الذي تقرضه الأمم المتحدة ومنع نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دوليا على نحو غير مشروع إلى جهات غير مرخص لها بتلقيها.

كما يشكل جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستخدمة في سياق النزاع المسلح والجرائم العنيفة والاتجار بالمخدرات، وتحديد مصدرها غير المشروع، خطوات مهمة نحو تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع بما يتماشى مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتقدر سلوفاكيا تقديرا كبيرا دور مرفق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة في تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة بتنظيم الأسلحة وتعزيز زيادة الاستدامة من خلال مصادر تمويل أكثر قابلية للتنبؤ. ويسعدني أن أقول إن سلوفاكيا قد قطعت التزاما ماليا للمرفق الاستثماري للعام ٢٠٢١.

ويمكن أن يشمل هذا التعاون زيادة التمويل ونقل التكنولوجيا وتنظيم برامج ملائمة للتدريب والدعم. وفي ذلك الصدد، نشيد بإنشاء كيان إنقاذ الأرواح وتدعو البلدان القادرة إلى دعم مرفق التمويل هذا، وكذلك تقديم المساعدة المالية إلى الدول على الصعيد الثنائي حتى تتمكن من مواجهة هذه الآفة على نحو ملائم.

وبالنظر إلى أن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة خطيرة يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها، فإننا نقدر العمل الذي تضطلع به الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان في معالجة عواقب هذه المسألة وآثارها. وتدعو السلفادور إلى زيادة التنسيق بين مختلف الهيئات، بما فيها لجنة بناء السلام.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنجليزية):** تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن.

ونرى أن الوقت قد حان للاستفادة من النتائج الناجحة للاجتماع السابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، من أجل إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة.

ويسر جنوب أفريقيا أيضا أن تشير إلى اعتماد اللجنة الأولى هذا العام مشروع القرار السنوي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (A/C/1/76/L.43)، الذي عادة ما يكون مقدموه الرئيسيون هم جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان.

وتتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة لتقييم تنفيذ القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، بعد مرور ست سنوات على اتخاذه، فضلا عن التفكير في بعض التطورات ذات الصلة. غير أن المجلس قد أقر مؤخرا بالآثار

المشروع للأسلحة عبر الحدود الجوية والبرية والبحرية، وبالتالي منع الاتجار غير المشروع بها ومكافحته؛ وتعزيز تنفيذ الضوابط على مصادرة الأجزاء التي تتكون منها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والكشف عنها من أجل منع تصنيعها بصورة غير مشروعة؛ وتجنب أي صلة بين هذا النشاط وبين الجماعات الإجرامية المنظمة العاملة عبر الحدود الوطنية والجماعات المعترف بكونها إرهابية، والجماعات التي يتم تحديدها كجماعات إرهابية وفقا للتشريعات والسوابق القضائية الوطنية، وكذلك تجنب توفير ذلك النشاط لأي شكل من أشكال التمويل لتلك الجماعات.

وتؤيد السلفادور اتباع نهج وقائي فيما يتعلق بتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن هذا المنطلق، يقر بلدي بأهمية إجراء دراسات متخصصة تتيح فهما أفضل لنوع الأسلحة والذخائر التي يُتجر بها بشكل غير مشروع في بلدان مثل بلدنا، وكيفية ارتباطها بأعمال العنف. ومن شأن هذه الدراسات أن تمكن من تحديد منشأ هذه الأسلحة ومصدرها، وتساعد، قبل كل شيء، صانعي القرار على صياغة واعتماد قوانين وسياسات تحد من تدفقها.

وفي ذلك السياق، تدعو السلفادور إلى تعزيز نظم مراقبة الأسلحة والذخائر المتداولة في بلدان المنطقة وتسجيلها وتدريب القوات العامة والمؤسسات الوطنية المختصة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيح منع أشكال الاتجار الجديدة بين الجماعات الإجرامية ومراقبتها، ولا سيما الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن ارتكاب الجرائم. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز نظم الاستخبارات والتحقيق في القضايا المتعلقة بالاتجار بالأسلحة والذخائر.

وإن تأخذ السلفادور في الاعتبار الافتقار إلى الموارد وتفاوت قدرات الدول الأعضاء، فإنها تشجع على زيادة تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، فيما يتعلق بصياغة السياسات وتنفيذها، بغية التصدي على نحو ملائم لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

أولاً، أود أن أؤكد مجدداً التزام إيطاليا الثابت بجميع الجهود الدولية، ولا سيما المبذولة في إطار المحافل المتعددة الأطراف، للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونولي أهمية قصوى لإضفاء الطابع العالمي على الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة. وسنواصل العمل من أجل كفالة التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة؛ وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعبئها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها؛ فضلاً عن بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة، والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ويشكّل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديداً خطيراً للسلام والأمن في جميع مناطق العالم. ولا يمكن الاستهانة بالعواقب المدمرة لتوافر هذه الأسلحة غير المشروع على نطاق واسع؛ فهو يسهم في عدم الاستقرار والعنف وانعدام الأمن ويقوض فعالية الجهود الإنمائية. وقد تطور الخطر الذي تشكله تدفقات الأسلحة غير المشروعة باطراد إلى حد لم يعد معه الاتجار بالأسلحة يرتبط اليوم بالجريمة المنظمة عبر الوطنية فحسب، ولكن أيضاً، بشكل متزايد، بالكيانات الإرهابية. فاستخدام الأسواق الإلكترونية، بما في ذلك الشبكة المظلمة، لبيع الأسلحة والحصول عليها يطرح مزيداً من التحديات أمام الحكومات الوطنية ووكالات إنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، تمكنت الجهات الفاعلة من غير الدول، في السنوات الأخيرة، من تحسين قدرتها على تصميم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإنتاجها بمكونات ذات استخدام مزدوج متوفرة تجارياً.

ويشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة أحد المحركات الأساسية للعنف، كما أنه يُسهم في تقويض الاستقرار المؤسسي وسيادة القانون.

السلبية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأمن الدولي، ولا سيما في القارة الأفريقية، من خلال اتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين - من أجل إسكات البنادق في أفريقيا.

وتود جنوب أفريقيا أن تثير ثلاث نقاط.

أولاً، تود جنوب أفريقيا أن تدعو المجلس إلى تشجيع دعم المبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما يتفق مع برنامج العمل، من خلال التعاون والمساعدة الدوليين، لا في مجال الدعم المادي فحسب بل وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا، والأهم من ذلك، في مجال بناء القدرات للتأكد من قدرة البلدان على تولي زمام السيطرة على هذه الآفة وهذا التهديد. وينبغي أن نعالج التحدي من جذوره للتمكن من الاستجابة بفعالية.

ثانياً، تؤيد جنوب أفريقيا أيضاً الجهود المبذولة ليصبح عمل المجلس متماشياً مع جميع المبادرات الأخرى لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه ومكملها لها سعياً لمواصلة تفعيل برنامج العمل.

ثالثاً وأخيراً، تدعو جنوب أفريقيا إلى أن تكون مشاركة المرأة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة - بما في ذلك في تولي الأدوار القيادية - في جميع عمليات وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمعالجة أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويكتسي ذلك أهمية بصفة خاصة نظراً للأثر غير المتناسب لاستخدام تلك الأسلحة ضد النساء والأطفال.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد ستيفانييلي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن تقدير إيطاليا للرئاسة المكسيكية لعقد هذه المناقشة وتكريسها اهتماماً خاصاً للتحدي العالمي المتمثل في الاتجار بالأسلحة. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

المتعلقة بالاتجار بالأسلحة النارية، التي تكمل خريطة الطريق لإيجاد حل مستدام للحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وإساءة استخدامها والاتجار بها في غرب البلقان.

وأخيراً، أود أن أؤكد أهمية تناول المسائل ووجهات النظر الجنسانية على جميع طاوولات المفاوضات، بما في ذلك عند مناقشة استراتيجيات عدم الانتشار ونزع السلاح والأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب من ذلك المنطلق بالتقدم الكبير الذي أحرز في الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تُعقد مرة كل سنتين، وتحديدًا دعوة الوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2021/1) إلى المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة في جميع العمليات المتصلة ببرنامج العمل.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

**السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن لاتفيا تتفق مع التقييم الصارخ للأمن العام بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن ذخيرتها، يظل عاملاً حاسماً يقوض السلام والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويؤجج تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها النزاعات ويسهم في الجريمة المنظمة ويزيد من خطر الإرهاب. ويتطلب هذا التحدي اهتمام مجلس الأمن المستمر وانخراطه النشط. ولذلك، فإننا نشيد بمبادرة المكسيك بتنظيم مناقشة اليوم المفتوحة.

وترحب لاتفيا بالخطوات التي اتخذها مجلس الأمن للتصدي لهذا التحدي، بما في ذلك بتضمين إشارات إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القرارات الخاصة ببلدان محددة. وعلاوة على ذلك، لا تزال البعثات المشكلة بتكليف من مجلس الأمن تؤدي دوراً هاماً في رصد التدفقات غير المشروعة للأسلحة وذخائرها ووقفها. وينبغي مضاعفة تلك الجهود.

وكثيراً ما تصدى مجلس الأمن لهذه الآفة عن طريق تكليف عمليات حفظ السلام بمساعدة السلطات الوطنية في السيطرة على تدفق الأسلحة الصغيرة ووضع أطر قانونية مناسبة وتحسين قدرات إنفاذ القانون. وفي ضوء التقرير الأخير للأمن العام بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2021/839)، نشجع المجلس على أن يبقي قيد نظره بالكامل التحديات التي يفرضها النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المفرط وإساءة استخدامها.

ومن المهم أن نتذكر أن الأسلحة غير المشروعة عادة ما تبدأ كأسلحة منتجة ومتداولة بشكل مشروع. بيد أن تحويل وجهتها وتصديرها بشكل غير مسؤول يمكن أن يحدث آثاراً ضارة ويبسرها انتشار التدفقات غير المشروعة. وفي العقود الأخيرة، تزايد إدراك المجتمع الدولي للعواقب الوخيمة المترتبة عن عمليات النقل غير المشروع أو غير المنظم أو غير المسؤول للأسلحة التقليدية في تأجيج النزاعات. ومعاهدة تجارة الأسلحة صك حاسم الأهمية يمكنه أن يخفف من ذلك الخطر. وقد أيدنا التركيز المواضيعي لرئاسة المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة هذا العام على القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونعتبر ذلك إسهاماً إيجابياً في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والظواهر الإرهابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وإيطاليا على استعداد للإسهام بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحد من تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وإساءة استخدامها، بما في ذلك من خلال إبداء استعدادها للتعاون مع الدول والشركاء المهتمين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالنجاح الذي تكلل به الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ولا نزال نرى أن تطبيق أحكام برنامج العمل على ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أيضاً سيكون مفيداً. وعلاوة على ذلك، نعرب عن دعمنا الكامل لخطة عمل الاتحاد الأوروبي للفترة 2020-2025

تتشط لاتفيا في تقديم المساعدة وتتقاسم أفضل الممارسات مع الدول والمناطق الأخرى باستخدام إطار المعاهدة. وقد شاركت لاتفيا في هذا العام في إنشاء مكتبة للتوعية بمعاهدة تجارة الأسلحة. والمكتبة مشروع للاتحاد الأوروبي تقوده خبرة فرنسية ويهدف إلى دعم التنفيذ العملي لمبدأ تدريب المدربين. وعلاوة على ذلك، يشمل تعاون لاتفيا مع الشركاء مشاركتها المنتظمة في مشاريع الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة والتي يقودها المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات. وهي تغطي مناطق مختلفة، بما في ذلك جنوب شرق آسيا وأفريقيا وآسيا الوسطى وغرب البلقان. ونعتقد أن هذا التعاون يوفر فوائد جماعية تتجاوز البعد الأمني، حيث أن التصدي للتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسهم أيضا في التنمية الاقتصادية والازدهار. واتفيا مصممة على مواصلة القيام بدورها الاستباقي في هذه الجهود الدولية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

**السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):** يشكر وفد بلدي المكسيك على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما يعرب وفد بلدي عن شكره لمقدمي الإحاطتين.

ما زال الاتجار بالأسلحة والذخائر وتحويل وجهتها يشكلان مصدر قلق وتهديدا للسلام والأمن والتنمية المستدامة والاستقرار العالمي، نظرا لعواقبهما الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقتهما بالعنف وغيره من الجرائم، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتبين أبعاد المشكلة أنها ناتجة عن اقتران الواقع الوطني بالتدفقات والمتغيرات الإقليمية والعالمية. ولذلك، من الضروري تعزيز الإجراءات المنسقة، على جميع المستويات بهدف منع ومكافحة الاتجار بالأسلحة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها وتحويل وجهتها إلى متلقين غير مأذون لهم.

وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2021/839)، لا تزال هذه الأسلحة تؤدي دورا مركزيا في إشعال ومفاجمة وإدامة النزاعات المسلحة

وإذ نخطو خطوة إلى الأمام، نود أن نحث على اتباع نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية من خلال الموازنة بين الجهود الرامية إلى مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتلك المتصلة بالمرأة والسلام والأمن علاوة على العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما خاصا للأثار المترتبة على التطورات التكنولوجية الجديدة. واستخدام أطر البوليمر وتصنيع الأسلحة ذات التصميم التجميعي والأسلحة المصنعة باستخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد ليست سوى أمثلة قليلة على التطورات التي تؤثر على سم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحفظ سجلاتها وتعقبها.

وقد تصدرت جميع هذه الجوانب المناقشات التي دارت خلال الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في تموز/يوليه. وأسهمت لاتفيا، بصفتها نائبة رئيس ذلك الاجتماع، في جهود الدول الأطراف للاتفاق على وثيقة ختامية جوهرية (A/CONF.192/BMS/2021/1). ومن المهم الآن التركيز على تنفيذها والاستعداد للاجتماع المقبل، الذي سيعقد في عام ٢٠٢٢. وينبغي ألا يكون الاجتماع الثامن نصف السنوي مجرد تكرار للمناقشات التي أجريناها بالفعل في هذا العام؛ بل ينبغي أن يشكل خطوة واضحة إلى الأمام، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنظر في التطورات الجديدة في صناعة وتكنولوجيا وتصميم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويتعين علينا بذل جهود متسقة لكفالة تجارة دولية تتصف بالمسؤولية في الأسلحة التقليدية بغية التصدي بفعالية لتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبوصفها أحد نواب الرئيس الحاليين لمعاهدة تجارة الأسلحة، فإن لاتفيا من أشد مناصري هذا الصك، وهي تشدد على أوجه التآزر بين المعاهدة وبرنامج العمل. وتجدر الإشارة إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارة مخزونات كانت أحد محاور التركيز المواضيعي لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لهذا العام. وقد اختتم المؤتمر بمجموعة من المقترحات الملموسة للدول لتتخذ في تنفيذها.



ويظل الاتجار بالأسلحة والذخائر وتحويل وجهتها يؤديان إلى إزهاق الأرواح وتدمير الأسر والتأثير على المجتمعات وإطالة أمد النزاعات وتقويض جهود السلام والتنمية. وقد مكنتنا هدف الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن هذه الآفة وزيادة احترام الحياة والكرامة الإنسانية عن طريق تعزيز ثقافة السلام من اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١. ويظل ذلك هدفاً ومسؤوليتنا جميعاً ويجب أن يظل يوجه مداولاتنا وإجراءاتنا. فلا يوجد بلد بمعزل عن هذه الظاهرة، التي تؤثر على حياة وسلامة وكرامة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والدول بأسرها، ولا يوجد بلد محصن ضدها. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا للتخفيف من هذه المأساة العالمية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

يظل يساور أوكرانيا قلق بالغ من استمرار ارتباط النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعج للاستقرار وإساءة استخدامها بالجريمة المنظمة والإرهاب على الصعيدين المحلي وعبر الوطني، ما يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وتشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حالياً السبب الرئيسي للغالبية العظمى من الخسائر البشرية في النزاعات المسلحة، إذ تترتب عليها طائفة واسعة من التداعيات السلبية على حقوق الإنسان وعلى التنمية والحياة الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تقويض سيادة القانون واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك السبب، تلتزم أوكرانيا التزاماً كاملاً بمواصلة تنفيذ الصكوك الدولية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن إنتاج وحيازة وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلدي أمر يتم بموجب تراخيص ويخضع للإشراف، وفقاً لعدد من الأنظمة الدولية والوطنية.

ونولي أهمية خاصة لضمان إجراءات فعالة لمراقبة الصادرات. وتلتزم أوكرانيا التزاماً صارماً في ذلك الصدد بقرارات مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأنظمة الدولية لمراقبة الصادرات.

وتقضي العنف وأعمال الجريمة والإرهاب. إن تدفق الأسلحة والذخائر وتوافرها ينطويان على مخاطر أمنية بالإضافة إلى آثارهما الإنسانية. وتلك مشكلة ذات أبعاد عالمية تتطلب منا مواصلة تعزيز التحالفات والمساعدة والعمل المنسق، لا سيما فيما يتعلق بمراقبة الحدود والجمارك؛ وإدارة مخزونات الأسلحة؛ والوسم وحفظ السجلات والتعقب، وكذلك تحديد المجموعات أو الأفراد المرتبطين بها. وبالمثل، من الضروري تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك بناء القدرات ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

ونرحب بنجاح الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، واعتماد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2021/1). وكذلك نقدر الجهود المبذولة في إطار صكوك أخرى على الصعيد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. كما نقدر تكثيف الجهود الثنائية ونحث على ذلك. غير أن التحديات المستمرة والجديدة كثيرة. ويتطلب التقدم السريع للتكنولوجيا وقدرة المنظمات الإجرامية على التكيف أن تتصرف الدول بسرعة، لضمان تطبيق الصكوك الطوعية والملزقة القائمة وفعاليتها ولتوسيع نطاقها وتحديثها.

ويجب علينا أن نتصدى للتحديات الحالية والناشئة وأن نحقق التكامل بين الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج العمل وغيره من الصكوك والجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن نعزز مشاركة المرأة المتساوية والكاملة والفعالة وتعاون المجتمع المدني ومساعدته، لا سيما بتقدير إسهامات الشباب وتمكينها.

إن مهمة تحديد أوجه التآزر بين مختلف الصكوك والاستفادة منها هامة، وكذلك الجهود الموازية لتعزيز التنمية المستدامة. وكما أشار الأمين العام أيضاً في التقرير المذكور أعلاه، هناك إمكانات هائلة لربط أهداف نزع السلاح على المستوى التنفيذي بالعديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى حتى يتسنى أن تحظى الصلة التاريخية بين نزع السلاح والتنمية مرة أخرى باهتمام دولي.

النقاط الحدودية بحجة زائفة لتقديم المساعدة الإنسانية. وقد دخلت جميع تلك القوافل والشحنات السرية إلى أراضي أوكرانيا وخرجت منها في انتهاك صارخ لسلامة أراضيها وسيادتها.

وتتناقض هذه الإجراءات مع نص وروح برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، وتقوض الجهود العالمية والإقليمية المبذولة في هذا الميدان. كما أنها تقوض إجراءات الرقابة على الصادرات والترخيص الراسخة دولياً التي تكفل مراقبة فعالة للجمارك والحدود. والطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لإنهاء تلك الانتهاكات هي استعادة حكومة أوكرانيا السيطرة الكاملة على امتداد كامل حدود بلدنا المعترف بها دولياً. وأي تقدم في هذا الصدد س يعزز إلى حد كبير أمن المنطقة الأوروبية بأسرها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد بيناراندنا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** تقدر الفلبين الجهود التي تبذلها المكسيك بقيادة مارسيلو إبيرارد كاسابون، وزير خارجية المكسيك، لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة في الوقت المناسب جداً. هناك بالفعل حاجة ملحة لمنع ومكافحة تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها دولياً على نحو غير مشروع إلى جهات متلقية غير مأذون لها، كما أشارت الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية للاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفي الفلبين، فإن التصدي لتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي قد ينتهي بها المطاف في أيدي الإرهابيين والمجرمين أمر بالغ الأهمية. وقد رأينا أن تهريب الأسلحة جزء من عمليات الإرهابيين. كما دفع المدنيون في جزيرة مينداناو ثمننا باهظاً، حيث قتل العشرات ووقع دمار واسع النطاق للمنازل والممتلكات، في معركة مراوي، التي خاضها الجيش الفلبيني ضد المسلحين المتحالفين

وقرارات مجلس الأمن التي تتناول نظم الجزاءات، على وجه الخصوص، هي بمثابة مبادئ توجيهية لاعتماد التشريعات واللوائح ذات الصلة في أوكرانيا، وتنفذها السلطات الوطنية تنفيذاً صارماً.

وينظم عدد من الإجراءات القانونية الوطنية التي اعتمدها برلمان أوكرانيا ورئيسها ومجلس وزرائها جميع أشكال الأنشطة المتصلة بالرقابة على الصادرات، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونشيد بالمساهمة الهامة التي يقدمها برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في الحوار والإجراءات المنسقة التي تتخذها الدول في الجهود التي تبذلها لتحقيق أهدافها. وتشدد أوكرانيا على ضرورة المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للنساء في جميع عمليات صنع القرار والتنفيذ المتصلة ببرنامج العمل والصك الدولي للتعقب لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعوّل عليها. ويؤدي المجتمع المدني، من جانبه، دوراً هاماً في دعم جهود الدول من أجل التنفيذ الكامل والفعال للصكوك الدولية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أولوية قصوى بالنسبة لأوكرانيا، نظراً للتحديات الأمنية الوجودية التي نواجهها حالياً في الدفاع عن سيادتنا وسلامة أراضيها. وعلى وجه الخصوص، تتصدى أوكرانيا يومياً للاتجار غير المشروع الواسع النطاق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الجزء الضخم من حدودها غير الخاضعة للمراقبة مع روسيا في المناطق المحتلة مؤقتاً في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، كما أكد الأمين العام أيضاً. ونتلقى تقارير منتظمة عن قوافل ليلية سرية تدخل أوكرانيا وتخرج منها عبر النقاط غير الخاضعة للمراقبة بعيداً عن المعابر الحدودية. وتجد المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية، طريقها إلى أوكرانيا عبر تلك

وقوعها أيضا في الأيدي الآتمة. وتدابير الشفافية المتعددة الأطراف والثنائية حاسمة الأهمية في مكافحة السوق السوداء للأسلحة والذخائر. ويمكن لمجلس الأمن أن يشجع المناقشات والمبادرات المتعلقة بتأمين نهج دورة الحياة الكاملة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

وفي الختام، أود أن أبرز أهمية السماح بزيادة مشاركة أعضاء المجلس في اتخاذ قرارات بشأن هذا الموضوع. وينبغي للمجلس أن يأخذ في الاعتبار آراء ومساهمات الدول الأعضاء والمناطق الأكثر تضررا من تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ليختشتاين.

**السيد فينابير (ليختشتاين) (تكلم بالإنكليزية):** إن انتشار الأسلحة الصغيرة هو السبب الرئيسي لنشوب النزاعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الحالات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وما يقرب من نصف حالات الوفاة الناجمة عن العنف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ انطوى على استخدام الأسلحة الصغيرة. وقد أدى انتشار الأسلحة الصغيرة إلى تكثيف وإطالة أمد النزاعات المسلحة وإحباط المحاولات الرامية إلى منعها وحلها. والمجلس لديه سلطة منع تدفق الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة إلى مناطق النزاع، ويجب أن يكفل احترام جميع الدول الأعضاء للتدابير التي تتخذ في هذا الصدد.

وفي حالة ليبيا، طلب مجلس الأمن في عام ٢٠١١ من جميع الدول الأعضاء منع بيع الأسلحة الصغيرة أو توريدها إلى ليبيا، من بين أسلحة أخرى ومواد ذات صلة. غير أن التقرير الأخير لفريق الخبراء يشير بعبارات صارخة إلى عدم فعالية الحظر على الأسلحة على الإطلاق، مشيرا إلى انتهاكات "واسعة النطاق وصارخة ومع تجاهل تام لتدابير الجزاءات". (S/2021/229، ملخص) ونأسف لعدم تمكن المجلس من ضمان قيام جميع أعضاء المنظمة بالتنفيذ الفعال للتدابير، بما فيها التدابير المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

وفي حالة اليمن، قرر القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) فرض حظر على الأسلحة يستهدف الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة. ومع

مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو الدول الأعضاء للعمل بشكل تعاوني لمنع الإرهابيين والمجرمين من الحصول على الأسلحة. وهناك مسائل مختلفة تحتاج إلى معالجة جماعية، ولكنني أود أن أسلط الضوء على التوصيات التالية.

أولا، ينبغي لنا أن نحسن تحليل البيانات. وترى الفلبين قيمة في أن يعمق المجلس دعمه لعملية جمع وتحليل البيانات الطويلة الأجل والموحدة والمنهجية والمصنفة، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية للأسلحة الصغيرة. والهدف من ذلك هو تحديد طرق وأنماط الاتجار، ونقاط تحويل الوجهة، وغير ذلك من أساليب إخفاء الأسلحة لأغراض الاتجار. وينبغي أن يقرن ذلك بتحليل وتقييم فعالين للأثر التنظيمي في البلد الذي يستخدم منهجية فعالة لتحديد مدى صلاحية سياسة معينة وفعاليتها وتكلفتها وفوائدها وإطار تنفيذها.

ثانيا، ينبغي لنا أن نبنى القدرات. فسيكون بناء قدرات الدول الأعضاء، على سبيل المثال، على الإبلاغ عن عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتم ضبطها وجمعها، أمرا حاسما لرصد التقدم المحرز بشأن المؤشر ١٦،٤،٢ ضمن أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لمجلس الأمن أن يجد سبلا للمساهمة في بناء القدرات، ويمكنه تشجيع الدول الأعضاء على تطوير أوجه التأزر. فعلى سبيل المثال، شجع المجلس الدول الأعضاء في القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧) على تبادل المعلومات وإقامة الشراكات، مع القطاعين العام والخاص على السواء، ووضع الاستراتيجيات وتنمية القدرات على الصعيد الوطني.

ثالثا، ينبغي لنا أن نعزز المشاركة مع أصحاب المصلحة في قطاع صناعة الأسلحة. والهدف من ذلك هو تحسين ضوابط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فهذه الصناعة هي خط الدفاع الأول في المعركة ضد انتشار الأسلحة.

وأخيرا، ينبغي أن نعالج مسألة الذخيرة. ويعني استبعاد مسألة الذخيرة أنه بمجرد نجاح تهريب الأسلحة، يصبح إمداد الذخيرة المقابلة لها مجانيا ولا حدود له. وعلينا أن ننتبع حركة الذخيرة لضمان عدم

قرارات المجلس لتحقيق تلك الغاية وآخرها القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥). ونأمل أن نرى مزيدا من التقدم في نظر المجلس في الروابط بين الجنائبات الجنسانية والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

**السيد غونزاتو (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد: جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن جمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن أشكر المكسيك على إتاحة الفرصة للاتحاد الأوروبي لتبادل وجهات نظره بشأن هذا الموضوع الهام.

ما زال يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتحويلها واستخدامها غير المأذون به عائقا خطيرا أمام تحقيق السلام والنمو والتنمية والأمن في العالم. فالأسلحة الصغيرة غير المشروعة تؤجج العنف المسلح المستخدم في الجريمة المنظمة والإرهاب والنزاعات على نطاق عالمي، مما يثبط جهود التنمية المستدامة وإدارة الأزمات. وهي ترزعزع استقرار دول ومناطق ومجتمعات بأسرها وتزيد من أثر الهجمات الإرهابية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك هدفا التنمية المستدامة ١٦-١ و ١٦-٤ لن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة بدون تحقيق السلام والأمن وأن السلام والأمن سيتعرضان للتهديد بدون تحقيق التنمية المستدامة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والحد منه. ويواصل تعزيز المساءلة والمسؤولية فيما يتعلق بتجارها القانونية. وقبل ثلاث سنوات اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجيته لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وذخائرها بعنوان "ضمان أمن الأسلحة وحماية المواطنين". وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار السياق الأمني المتغير

ذلك، لا يزال تدفق الأسلحة الصغيرة يؤجج النزاع في اليمن ويزيد من العدد الكبير من الأسلحة النارية التي يملكها المدنيون والمتواجدة بالفعل في البلاد. ويناقش آخر تقرير لفريق الخبراء المعني باليمن (انظر S/2021/79) عمليات مصادرة الأسلحة الصغيرة في انتهاك لذلك الحظر الأكثر تركيزا.

وإذا ما نفذت عمليات حظر الأسلحة تنفيذا فعالا، فإنها يمكن أن تشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح للحالات الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس، وربما تعزز علاقة المجلس بالأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وفي ميانمار، استخدمت القوات العسكرية الأسلحة الصغيرة لمهاجمة السكان المدنيين بطريقة منهجية، مما أدى إلى تفاقم الحالة إلى حد كبير وخلق أزمة هائلة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، حدث تصعيد مقلق في العنف في ذلك الصراع بين بعض الجماعات الإثنية، مؤخرا في ولاية تشين على وجه الخصوص.

وتواصل ليختشتاين دعوة المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن الحالة في ميانمار من أجل ضمان وقف التصعيد والعودة إلى الانتقال السلمي إلى ترتيب سياسي يتماشى مع الإرادة المعلنة للشعب. وبالتالي يمكن للمجلس أن يعول في هذا الشأن على الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام، والتي دعت جميع الدول الأعضاء إلى منع تدفق الأسلحة إلى البلد. ومن شأن اتخاذ هذه الخطوة أن يوفر أيضا مثالا واضحا للتنسيق والتعاون بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في منع المزيد من انتشار النزاعات على النحو المتوخى خلال المناقشة المفتوحة للمجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8906).

إن للعنف الناجم عن انتشار الأسلحة الصغيرة أثرا غير متناسب على النساء والفتيات. عليه يجب أن تراعي تحليلاتنا لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والإجراءات التي اتخذناها لإنهاء هذه المعاناة الاعتبارية الجنسانية ويجب أن تشمل الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح في مجال الأسلحة الصغيرة مشاركة النساء والفتيات بصورة كاملة وفعالة في جميع جوانبها. ونرحب بالدعوات ذات الصلة في

عام. ويكون نجاح هذه التدخلات وفعاليتها محددين عندما لا تراعي الأطر التشريعية والسياساتية الأبعاد الجنسانية على نحو ملائم، ويقدم الاتحاد الأوروبي تمويلا لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح كي يتسنى له تنفيذ مشروع عالمي متعدد السنوات يسعى إلى ترجمة الالتزامات الجنسانية العالمية ذات الصلة بتحديد الأسلحة الصغيرة إلى ممارسات إقليمية ووطنية ومحلية. كما عزز الاتحاد الأوروبي حواره وتعاون مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية من خلال مواءمة أنشطتنا مع الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية. وفي عام ٢٠١٨ اعتمد المجلس الأوروبي قرارا لدعم جهود منظمة الدول الأمريكية في مجال مكافحة الانتشار غير المشروع والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأثرها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لا يزال يوفر إطارا فعالا للدول للنظر في الأنشطة ذات الصلة والالتزام بها وتنفيذها. والاتحاد الأوروبي مؤيد ومقتنع بالصك الدولي للتعقب باعتباره أحد أهم إنجازات برنامج العمل وأداة أساسية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها وإعادة تصديرها بطريقة غير مآذون بها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجددا دعمه القوي لمعاهدة تجارة الأسلحة باعتبارها صكا دوليا رئيسيا يرمي إلى وضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية فضلا عن القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومنع تحويلها. ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية قصوى لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتنفيذها بصورة كاملة. عليه ندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المستوردة والمصدرة ودول المرور العابرة الرئيسية للأسلحة إلى التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة أو الانضمام إليها دون مزيد من التأخير. ولأجل تعزيز التعاون الدولي

والتطورات في تصميم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتكنولوجيا التي تؤثر على قدرة الحكومات على التصدي لهذا التهديد. تحقيقا لذلك تسترشد هذه الاستراتيجية بالمبادئ التالية:

يتعلق المبدأ الأول بالوحدة: أي اتباع نهج منسق ومتضافر في جميع السياسات الخارجية بين الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي وبين السياسات الداخلية والخارجية. ويتعلق المبدأ الثاني بتعزيز التعاون والشراكة على جميع المستويات. ويتعلق المبدأ الثالث بتحمل المسؤولية فيما يتعلق بالمناطق ذات الأولوية، خاصة تلك التي يحتمل أن تشكل تهديدا لأمن الاتحاد الأوروبي ومن المرجح أن تستفيد من الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي. ويتعلق المبدأ الرابع بتعزيز نظام تعاوني عالمي قائم على القواعد تشكل فيه تعددية الأطراف مبدأ رئيسيا وتكون الأمم المتحدة محورا له على أساس احترام القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بغية إيجاد عالم سلمي ومستدام. ويتعلق المبدأ الخامس بإدراج الجوانب الجنسانية والتنوع في مشاريع وإجراءات تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويمكن اعتبار معظم مشاريع المساعدة التي يدعمها الاتحاد الأوروبي مشاريع تقليدية لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع التركيز على حملات نزع السلاح المدنية طوعا وجمع وتدمير الفائض من تلك الأسلحة وذخائرها، إلى جانب الأمن المادي وإدارة مخزونات تلك الأسلحة وذخائرها، وبناء القدرات في مجال الوسم وحفظ السجلات والتعقب. ولأجل زيادة كفاءة واستدامة جهود المساعدة، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تحسين التنسيق مع المنظمات الإقليمية والجهات المانحة والوكالات المنفذة ذات الصلة، مع الملكية الكاملة للحكومات الدول المتلقية للمساعدة وتوجيهها بخطط واستراتيجيات العمل الوطنية. تمشيا مع استراتيجيته لعام ٢٠١٨ بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يواصل الاتحاد الأوروبي بشكل منتظم تعميم الاعتبارات الجنسانية في تصميم المشاريع الجديدة المتعلقة بمكافحة العنف المسلح ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل

الأسلحة على مدى العقد الماضي، وكان ربع الذين عولجوا من تلك الإصابات من النساء أو الأطفال. وعولج أكثر من ٤٠ ٠٠٠ أفغاني جريح في مرافق طبية تدعمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال الشهر الماضي. ومن المحزن أن تكتظ عابرينا بالأشخاص الذين فقدوا أطرافهم، ولا سيما الأطفال.

وبالرغم من التقدم المحرز في تنظيم التجارة الدولية بالأسلحة، بما في ذلك اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٣، لا تزال الأسلحة والذخائر تتوفر بأعداد كبيرة لأطراف النزاعات المسلحة - الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية على السواء - وتحول إلى مستخدمين نهائيين وإلى استخدامات نهائية غير مأذون بها. هناك فجوة بين الالتزامات التي تقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي وممارسات نقل الأسلحة في عدد كبير جداً من الدول.

ويجب معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة تخفف من مخاطر العنف الناجم عن الأسلحة الصغيرة وتساعد الضحايا. وتحقيقاً لهذا الهدف، تشجع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول على، أولاً، الانضمام إلى العدد الوفير من الصكوك القائمة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن صكوك الأسلحة التقليدية الأخرى، وتنفيذها بأمانة بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة. ثانياً، يجب على الدول التي تدعم الأطراف المتحاربة أن تستغل نفوذها وأن تخفف من الآثار الإنسانية السلبية. ويجب عليها أن تتخذ خطوات لتحسين إدارة مخزونات الأسلحة، وضمان حصول المستفيدين على التدريب والوسائل اللازمة للتقيد بالقانون الدولي الإنساني والالتزامات بموجب حقوق الإنسان، وحماية عمليات نقل الأسلحة بحيث لا تُنقل الأسلحة إذا كان هناك خطر واضح من انتهاك القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الفشل في إدارة سلسلة التوريد، من دون النظر في الكيفية التي ستستخدم بها الأسلحة، يضع ثمناً رخيصاً لحياة المدنيين. ونحث الدول على إلقاء نظرة صادقة على الكيفية التي يديم بها اتخاذ الإجراءات وعدم اتخاذها الانتهاكات وانعدام الأمن والمعاناة. فرفاه الملايين من الناس يعتمد على ذلك.

والتنفيذ الفعال لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز أوجه التآزر الضرورية في منظومة الأمم المتحدة، يتعين علينا البناء على الزخم الذي حققته النتيجة الناجحة للاجتماع السابع للدول الذي يعقد كل سنتين لبرنامج العمل والمؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

ختاماً، نحن مقتنعون بأن للأسلحة العسكرية دوراً لا غنى عنه في صون الأمن والحرية والسلام، شريطة استخدامها وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي الوقت نفسه، فإن أسلحة الحرب قادرة على تسبب الموت والدمار بحكم تعريفها. وتعني هذه المعضلة أنه يجب على الحكومات التي تسيطر على هذه الأسلحة أن تكفل الاتجار بها بطريقة مسؤولة وقابلة للمساءلة، وأن تمنع تحويلها إلى الإرهابيين والمجرمين وغيرهم من المستخدمين غير المأذون لهم.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة كورتوا.

**السيدة كورتوا (تكلمت بالإنكليزية):** تعرب اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن امتنانها لهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن وترحب بالاهتمام بأثر تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على السلام والأمن.

إن من المرجح أن يطول أمد النزاعات المسلحة المعاصرة وتوججها التدفقات المستمرة للأسلحة والذخيرة ونادراً ما تتدلع لوحدها، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع المسؤوليات وتجزئة سلاسل القيادة، وبالتالي تدفق الأسلحة بدون رقابة. وفي كل يوم تشهد اللجنة الدولية للصليب الأحمر المعاناة الناجمة عن انتشار الأسلحة والذخائر وسوء تنظيمها واستخدامها. ونشهد مستويات عالية من العنف المسلح وانعدام الأمن. وتستمر عرقلة أو توقّف المساعدة الطبية والإنسانية. وغالباً ما تكون الآثار الإنسانية المترتبة عنها ذات طابع جنساني، بما في ذلك عندما تستخدم الأسلحة لارتكاب العنف الجنسي والعنف الجنساني أو لتسهيله. وكثيراً ما يقع الأطفال ضحايا للعنف. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، عالجت فرقنا الجراحية ب ٩ ٠٠٠ مريض من جرحى

وعلاوة على ذلك، يشجعنا اتفاق الآراء بشأن تقرير (انظر A/76/324) أصدره فريق الخبراء الحكوميين المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه فيما يتعلق بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية. ونعتقد أيضاً أن مجلس الأمن يمكنه أن يبنى على مجموعة أعماله الحالية في هذا الميدان. وتوفر التوصيات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2021/839) أساساً جيداً للمناقشات، وأبرزها العلاقة بين الإرهاب والجريمة والأسلحة. وفي المستقبل، نرى أن هناك حاجة إلى زيادة المساعدة في مجال بناء القدرات من أجل تحسين تنفيذ برنامج العمل، فضلاً عن المراقبة الفعالة للحدود والصادرات، وتقييم المخاطر، وتبادل أفضل الممارسات، والشفافية والإبلاغ. كما أن لمجلس الأمن دوراً رئيسياً يؤديه في أوضاع ما بعد النزاع، حيث يمكن إدماج مسائل الأسلحة الصغيرة في ولايات عمليات السلام والقرارات الخاصة ببلد محدد ونظم الجزاءات. ومن الواضح أننا بحاجة إلى تسخير هذا الزخم إن أردنا حماية الناس الذين نخدمهم. وتركيا على استعداد للمساهمة في هذا الجهد الجماعي.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

**السيد خوجه (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** اجتمعنا الأسبوع الماضي في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.8906) لتسليط الضوء على أهمية الدبلوماسية الوقائية. واتفق جميع المتكلمين على أن المنع يجب أن توضع في صميم جهودنا الجماعية لبناء السلام والحفاظ عليه. وهذا أمر هام وواعد جداً. وتذكرنا هذه المناقشة، التي نشكر الرئاسة المكسيكية عليها، بأننا يجب أن نستثمر في الإدارة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك ذخيرتها، لكي نستثمر على النحو الواجب في منع نشوب النزاعات. وغني عن القول إن هناك الكثير مما يمكننا بل ويجب علينا القيام به في هذا الصدد.

تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سقوط أكبر عدد من الضحايا في جميع أنحاء العالم، في مناطق النزاع والمناطق التي لا تعاني منه. فهي سهلة الاستخدام والحمل والإخفاء. وغالباً

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** تتعلق مناقشة اليوم بمسألة حاسمة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين من عدة نواحٍ - تتراوح بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والنزاعات المسلحة، والعنف الجنساني والتنمية المستدامة.

في البداية، أشكر مقدمي الإحاطات على مشاركتنا أفكارهم القيمة. لا تزال تركيا تشعر بقلق بالغ إزاء التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة التقليدية غير المشروعة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ويشكل تحويل الأسلحة إلى متلقين غير مأذون لهم، ولا سيما الجماعات الإرهابية، تهديداً بالغ الخطورة، كما شهدنا مباشرة في منطقتنا. ونعرف حق المعرفة أن الأبرياء ومجتمعاتنا هي التي تدفع الثمن عندما تحصل الجماعات الإرهابية على الوسائل لتهديد الأمن القومي وتعطيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذا يجب أن نتخذ جميع التدابير اللازمة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لمنع تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بصورة غير مشروعة والقضاء عليه.

وتركيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبالصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، لغاية منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لبرنامج العمل، نحتاج إلى ضمان استمرار أهمية هذا الصك - وهذا يبدأ بتجديد التزاماتنا وتعزيزها. والواقع أن هناك حاجة ملحة إلى التصدي بفعالية للتحديات الناجمة عن التطورات الأخيرة في تسويق هذه الأسلحة وتصنيعها وتكنولوجياها وتصميمها. ومن أجل تلك الغاية، نرحب بالاختتام الناجح للاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل وبوثيقته الختامية الموضوعية. ونتطلع إلى البناء على ذلك فيما نعمل على عقد الاجتماع الثامن الذي سيعقد في العام المقبل.

عليه. وقد حظي جنوب شرق أوروبا بالاستفادة من مساعدة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بنقل الأسلحة التقليدية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتم الاضطلاع بعمل كبير من خلال التعاون الوثيق والتنسيق والإجراءات المشتركة بين جميع بلدان المنطقة والوكالات المحلية ذات الصلة. وفي سياق خريطة الطريق لغرب البلقان، حددت ألبانيا هدفاً وطنياً يتمثل في تخفيض كبير بحلول عام ٢٠٢٤ للعدد التقديري للأسلحة النارية الموجودة في حيازة غير مشروعة وتحسين تشرعاتها المتعلقة بتقنين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المضبوطة وتسليمها طوعاً وتدميراً - مع الالتزام دائماً بالمعايير البيئية.

ثالثاً، أود أن أذكر بأهمية حظر الأسلحة وتنفيذ جميع الدول الأعضاء له بوصفه تدبيراً سلمياً يجيزه الميثاق. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها وتحويل وجهتها يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وتقع على عاتق المجلس مسؤولية التصدي لذلك التهديد وتعزيز جهوده في هذا الصدد. ونعلم جميعاً أن التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها تقوض فعالية عمليات السلام. ونؤيد المبادرات التي تقوض عمليات حفظ السلام، عند الاقتضاء، بكفالة تعقب الأسلحة والذخائر وجمع البيانات ذات الصلة.

أخيراً وليس آخراً، هناك أمر يجب ألا ننساه أبداً: فرغم أن مجتمعات بأكملها تعاني من عواقب النزاع المسلح، فإن أضعف فئاتها، النساء والأطفال، هم المتضررون بشكل خاص. إن وجود البنادق وغيرها من الأسلحة يُفاقم العنف ضد النساء والأطفال وييسر وقوعه. وتشمل عواقب انتشارها القتل، والتخويف، والاعتصاب، والتعذيب، والاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي، والتهديد والإذلال، والبلغاء القسري، والاتجار بالنساء والفتيات. ويشكل العنف الجنسي تحت تهديد السلاح تهديداً لكل امرأة، ولكنه شائع بشكل خاص في حالات النزاع، لأنه يستخدم كاستراتيجية حرب. فخلال النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، على سبيل المثال، تعرضت أكثر من ٢٠ ٠٠٠ امرأة للاغتصاب كسياسة متعمدة من سياسات الحرب.

ما تكون السلاح المفضل في حالات النزاع. وتؤجج الأسلحة الصغيرة غير المشروعة العنف المسلح والجريمة المنظمة والإرهاب العالمي والنزاعات. ويُشجَع الأمين العام في تقريره الأخير عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2021/839) مجلس الأمن على النظر في أهمية ديناميات الأسلحة في مناقشاته المواضيعية، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة، وحفظ السلام، والإجراءات المتعلقة بالألغام، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمرأة والسلام والأمن.

وأود الآن أن أبرز عدداً من الجوانب الرئيسية من منظورنا الوطني والإقليمي.

أولاً، يسعدنا أن نضم صوتنا للدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة، وهي صك حاسم الأهمية ينطوي على إمكانات حقيقية للتخفيف من المخاطر. وما زلنا ملتزمين بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبالصك الدولي للتعقب بوصفهما الإطار الرئيسي للتدابير المتخذة ضمن أنشطة المجتمع الدولي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتشجعنا نتائج الاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي عقد في تموز/يوليه، ونهني كينيا على قيادتها للعملية. وقد وافقت حكومة ألبانيا، إدراكاً منها لحجم الخسائر البشرية والمعاناة، ولا سيما بين الأطفال، الناجمة عن الانتشار والاستخدام غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - وليس في مناطق النزاع وحدها - على استراتيجيتها وخطة عملها الوطنيتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشأت لجنة وطنية.

ثانياً، أود أن أبرز أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها. ويلزم بذل جهود متضافرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمنع صنعها ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة ومكافحة ذلك والقضاء



وأخيراً، أود أن أذكر بأهمية جمع البيانات. إننا بحاجة إلى توحيد البيانات في جميع الجوانب، بدعم من قواعد بيانات تعمل بشكل جيد ويمكن للمستخدمين المختصين المأذون لهم الوصول إليها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أهمية التعاون بين الدول والمنظمات. والصكوك مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه تؤدي دوراً أساسياً. وستواصل البرتغال العمل من أجل تنفيذ تلك الصكوك المهمة وإضفاء الطابع العالمي عليها.

كما أن التعاون ضروري، ليس فقط فيما بين الدول والمنظمات بل وداخلها أيضاً. وهذا يعني العمل عبر الحدود الخارجية وعلى الصعيد الداخلي على حد سواء. ولذلك فإننا نشيد بالعمليات الإقليمية مثل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق وخريطة الطريق للأسلحة النارية التي وضعتها الجماعة الكاريبية. وبينما نركز على أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أهمية تأثير كل منهما على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والشباب.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**السيدة آل ثاني (قطر):** يسرني أن ألقى هذا البيان باسم المجموعة العربية. وتود المجموعة العربية أن تعرب لكم عن خالص التهنية على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري. كما نتقدم بالشكر لسعادة السيد مارسيلو إبرارد كاسابون، وزير خارجية المكسيك على رئاسته للجلسة صباح هذا اليوم.

كما نتوجه بالشكر للسيدة إيزومي ناكاميتسو وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على دعم الجهود الأممية لمواجهة أنشطة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

لقد أدت الأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الماضي إلى تهديد الأمن والاستقرار في ظل ما رافقها من الاتجار غير

وأود أن أختتم بياني بكلمات الأمين العام الراحل كوفي عنان: "إن عدد القتلى جراء جميع منظومات الأسلحة الأخرى يتضاءل أمام عدد القتلى الناتج عن الأسلحة الصغيرة... وفيما يتعلق بالمذابح التي تسببها الأسلحة الصغيرة، يمكن وصفها بالفعل بأنها أسلحة دمار شامل". فدعونا لا ننسها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

**السيد فيريرا سيلفا أرناندا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بالمكسيك لإبقاء أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن على رأس جدول الأعمال. فهذه المسألة تكتسي أهمية بقدر صعوبتها، على نحو ما تبين من الأسئلة التوجيهية (S/2021/892) وآخر تقرير للأمين العام (S/2021/839) بشأن هذه المسألة. وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بغية معالجة تلك المسائل. وبالإضافة إلى بيان الاتحاد الأوروبي، أود أن أقدم ثلاث ملاحظات موجزة جداً بصفتي الوطنية.

أولاً، أود أن أبرز مشكلة عدم التنظيم. رغم أن بلدانا كثيرة تتضرر من عدم التنظيم، فإنها كثيراً ما تتعامل مع أسباب جذرية مختلفة تسبب في تحويل وجهة الأسلحة بصورة غير مشروعة. ولذلك ينبغي إيلاء الاهتمام للحالات التي تكون فيها الأسلحة مملوكة بصورة غير مشروعة نتيجة لإرث تاريخي، مثل نزاعات مسلحة نشبت مؤخراً أو تغيير في التشريعات الوطنية.

أما المسألة الثانية التي أود تناولها فهي السرقة. فعلى الرغم من أن الأثر يكون أكبر إذا حدثت السرقة من مخزونات الأسلحة الحكومية والجهات الفاعلة التجارية ومرافق الإنتاج ومواقع التدمير، فإن الأفراد غالباً ما يقعون أيضاً ضحية لسرقات مستهدفة للأسلحة التي يمتلكونها بشكل قانوني. ويمكن أن يكون التبادل المنتظم للممارسات الرشيدة بشأن هذا الموضوع أيضاً مفيداً.

الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتأثيرها السلبي على النزاعات في مختلف مناطق العالم.

كما ترحب المجموعة بانتهاء أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بمخاطر تراكم الذخائر التقليدية الفائضة عن الحاجة، وما صدر عنه من تقرير ختامي تضمن إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية لتناول مسألة وضع إطار شامل للتعامل مع الذخائر في سياق مستقل عن برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وهو ما اعتمدته اللجنة الأولى بالجمعية العامة مؤخرا.

وتؤمن المجموعة العربية بأهمية تعزيز التعاون والدعم الدولي لنقل الخبرات الفنية والتكنولوجية والتدريب للدول النامية، وتوفير المعدات الحديثة التي تمكنها من تطوير قدراتها في مجال وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومراقبة الحدود الدولية. وتتطلع لمتابعة جهود إنشاء ودعم برنامج الزمالة التابع للأمم المتحدة للتدريب في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة في أقرب فرصة ممكنة من أجل دعم جهود مكافحة انتشار الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

**السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** نود أن نشكر الرئاسة المكسيكية على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن. كما نعرب عن امتناننا لحضور وزير خارجية المكسيك ليرأس هذه الجلسة.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يحرك مليارات الدولارات سنويا في جميع أنحاء العالم. ويعزى الاهتمام العالمي بمكافحة هذه الجريمة إلى استخدام هذه الأسلحة في النزاعات المسلحة، فضلا عن استخدامها من جانب الجماعات الإجرامية، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلامة العامة. وقد أعلنت شيلي تأييدها لنزع السلاح وحماية المواطنين، ولهذا السبب فقد انضمنا إلى المعاهدات الرئيسية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية ومكوناتها وذخائرها.

المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي استخدمتها الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية لتهديد السلم والأمن، مما ساهم في تفاقم تلك النزاعات. كما شهدت مختلف مناطق العالم العديد من النزاعات التي ساهم انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في تفاقمها وامتداد أمدتها، مما يفرض علينا جميعا العمل سويا من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة والحد من تلك الظاهرة.

تؤكد المجموعة العربية على دعمها لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتؤكد أهمية دعم الدور الفاعل للبرنامج عبر الحفاظ على التوافق بين الدول الأعضاء، وتجنب الدفع بموضوعات خلافية في إطار البرنامج، أخذا في الاعتبار طبيعة برنامج العمل باعتباره إعلانا سياسيا وليس اتفاقا ملزما للدول الأعضاء، مما يستوجب الحفاظ على التوافق بين الدول الأعضاء حول البرنامج وأهدافه. وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى تزامن هذا العام مع ذكرى مرور ٢٠ عاما على اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة .

كما تؤكد المجموعة العربية على دعمها لبرنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، والصك الدولي للتعقب من أجل مواجهة الآثار السلبية لظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة على النزاعات العديدة التي نشهدها في مختلف مناطق العالم، وبما يساعد على تحقيق تطلعات الشعوب نحو التنمية الشاملة والمستدامة.

ترحب المجموعة كذلك بانتهاء أعمال الاجتماع السابع لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه خلال شهر يوليو الماضي، والوثيقة الختامية الصادرة عنه وما تضمنته من نتائج، وتتطلع لعقد الاجتماع الثامن لبرنامج العمل خلال عام ٢٠٢٢ للبناء على ما تم التوصل إليه خلال الاجتماع السابع.

تؤمن المجموعة العربية كافة المقترحات الخاصة بدعم جهود عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مجال مكافحة انتشار

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكر وفد المكسيك على عقد المناقشة المفتوحة الهامة اليوم، والشكر موصول لمعالي السيد مارسيلو إيرارد كاسوبون، وزير خارجية المكسيك، على إحاطته.

في وقت تتفاقم فيه التوترات الإقليمية وتتوسع الشبكات الإرهابية والإجرامية وتحتمد النزاعات بين الدول ما يجلب لشعبنا الدمار، بات من المهم أن يجتمع أعضاء المجلس لمناقشة واحدة من المسائل الرئيسية في هذه الأزمة: مشكلة تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها.

وبينما يتناول المجلس مسألة الأسلحة الصغيرة كجزء من جدول أعماله المواضيعي وذاك الخاص ببلدان محددة، فإن قراره بالتصدي لهذه المسألة بوصفها بدأً مستقلاً في جدول الأعمال، لأول مرة في عام ١٩٩٩، قد سمح باتباع نهج جامع وشامل لإزاء الأسلحة الصغيرة. وهذا النهج الشامل للجميع حيوي بالنظر إلى أهمية الأسلحة الصغيرة في مجموعة من السياقات المتنوعة - من عمليات حظر الأسلحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والجنود الأطفال ومكافحة الإرهاب، إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن الطابع المتعدد الأبعاد والشامل للأسلحة الصغيرة أمر لا جدال فيه. وتولي الأرجنتين أهمية كبيرة لهذه المشكلة، التي تترتب عليها، كما لاحظنا، آثار مدمرة لمجتمعاتنا تهدد تميزها المستدامة بشكل مباشر. وفي هذا الصدد، فإن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إلى جانب الصك الدولي للتعقب وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية ومعاهدة تجارة الأسلحة، تشكل جميعاً إطاراً قانونياً لمراقبة هذه الأسلحة مع وجود العديد من أوجه التكامل والنقاط المشتركة التي ينبغي بحثها بعمق من أجل تحسين التنفيذ على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

وقد ترأست الأرجنتين المؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة واقترحت مناقشة الشفافية وتبادل المعلومات ودورها في

إن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤثر على المجتمع بطرق مختلفة. إنه يشكل إحدى المشاكل الرئيسية في سياق الأمن البشري، وهو محور الجهود الرامية إلى الحفاظ على النظام وإنفاذ القانون. فالأسلحة النارية هي المسؤولة بالتأكيد عن العنف، وخاصة جرائم القتل. كما أن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤدي دوراً أساسياً في الجريمة المنظمة ويزيد من انتشار النزاعات المسلحة والإرهابية. ويجب أن نفهم الصلة بين التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبين العنف الإجرامي والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولهذا السبب، نحن واثقون بأن الجهود المتعددة الأطراف أساسية لمكافحة هذه الآفة. وبناء على ذلك، نود أن نسلط الضوء على النتائج التي تحققت في الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وندعو جميع الأعضاء إلى الاتفاق على مواقف مشتركة بين الدول سعياً إلى التعاون والمساعدة في بناء القدرات في المجالات المحددة في برنامج العمل، مع مراعاة وجوب الاحترام الدائم لمبادئ السيادة وعدم التدخل. ونشدد على أن هذه التجارة غير المشروعة هي أحد العوائق الرئيسية التي تعترض سبيل السلام والأمن، وكذلك سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ والمؤشر 16.4.2 تحديداً.

في الختام، أود أن أشير إلى الأهمية الخاصة التي توليها شيلي للمواضيع الأربعة التالية: أولاً، تعزيز أوجه التكامل بين برنامج العمل والصكوك الدولية الأخرى، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة؛ وثانياً، تعزيز المشاركة والتثمين الهادفين للمرأة في وضع السياسات والتخطيط وتنفيذ برنامج العمل وصلته بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وثالثاً، إبراز الدور الهام للمجتمع المدني والقطاع الخاص في جهودنا المشتركة من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل؛ ورابعاً، مواصلة النقاش حول التكنولوجيات الجديدة لصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصميمها وتكديسها وتجارتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

المهم أن نشير إلى أنه ينبغي أيضاً، لدى دراسة مشكلة تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، النظر في مسألة الذخيرة.

إن الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية لاستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة هائلة. وثمة ضرورة ملحة لمنع تلك التجارة المدمرة ومكافحتها والقضاء عليها إذا أردنا أن نحقق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها خطة الحفاظ على السلام. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لتحقيق هذا الهدف.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة ديفوتو لتتلي ببيان ختامي.

**السيدة ديفوتو (تكلمت بالإسبانية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على قيام كل بلد من البلدان التي أخذت الكلمة بتناول مسألة تسليط الضوء على معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونعلم أن المكسيك وجميع البلدان، ولا سيما في المناطق المتضررة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ستبذل جهوداً مضمّنة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل وجهتها ومنعها والقضاء عليهما. وأشكرهم وأتمنى لهم كل النجاح في هذه المهمة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيدة ديفوتو على ملاحظاتها الختامية وعلى مشاركتها خلال اليوم.

وبما أنه لم يعد هناك متكلمون في القائمة، أود أن أشكر مرة أخرى جميع المتكلمين الذين انضموا إلينا اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية التي قدمت حتى الآن بيانات مكتوبة بشأن موضوع مناقشة اليوم. وسيتم إدماج البيانات التي سنتلقاها بحلول نهاية اليوم في تجميع البيانات التي أدلى بها خلال هذه الجلسة، ونتطلع إلى تلقي المزيد من الإسهامات.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

منع تحويل وجهة الأسلحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، صاغت الأرجنتين ورقة عمل اعتمدت فيما بعد بتوافق الآراء، وكانت توصياتها الرئيسية بشأن هذه المناقشة هي: أولاً، استخدام جميع أدوات تبادل المعلومات المتاحة؛ وثانياً، تعيين نقاط الاتصال الوطنية والتعريف بها وإبلاغها بأحدث المعلومات؛ وثالثاً، التشاور وتبادل المعلومات للتحقق من صحة وثائق الاستيراد والتصدير والعبور أو النقل العابر في حالات المعاملات الدولية، والتحقق من شرعية المستخدمين النهائيين والاستعمالات النهائية لها وكذلك الكيانات والجهات الفاعلة المشاركة في عمليات العبور والنقل العابر الدولية، والقيام بعمليات ما بعد الشحن فيما يتعلق بالصادرات والواردات لتبادل المعلومات عن التراخيص الصادرة؛ ورابعاً، تبادل المعلومات على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية.

كما أنشئ منتدى لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، ومن المتوقع أن يعقد أول اجتماع له بالحضور الشخصي في عام ٢٠٢٢. وعلاوة على ذلك، وعلى الصعيد الإقليمي، تجدر الإشارة إلى الاجتماعات التي تعقد في إطار اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. ويجري العمل حالياً في هذا المحفل على إنشاء آلية إقليمية للاتصالات عبر الحدود بشأن عمليات النقل غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة، وهي عملية تشارك فيها الأرجنتين بنشاط. وستمكن هذه الآلية، بمجرد أن تصبح جاهزة، من تحسين المعلومات المتاحة للنظر في حالات تحويل الوجهة.

ويشارك بلدي أيضاً مشاركة نشطة في اجتماعات الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر التابع للدول المنتسبة إليها، والذي ترأسه في آخر اجتماع له. ويتيح هذا المحفل تعزيز تبادل المعلومات، بما في ذلك إمكانية معالجة حالات تحويل الوجهة. وتجدر الإشارة إلى أن الأهمية التي توليها الأرجنتين لتعزيز هذه الآليات جزء من التزام أوسع نطاقاً تعهد به البلد من أجل وضع تدابير لبناء الثقة وتنفيذها وتعزيزها. ومن